حالة المعابر في قطاع غزة
2020/5/31 - 2020/5/1

في تطور غير مسبوق، أوقف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، وذلك في أعقاب القرار الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 2020/5/20، والخاص بتحلل منظمة التحرير ودولة فلسطين من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ومن جميع التفاهمات المترتبة عليها. وقد نجم عن ذلك حرمان مئات المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة، ولا تحتمل أوضاعهم الصحية أي تأخير، من السفر للعلاج في الخارج، أو استكمال البروتوكولات العلاجية التي كانوا قد بدأوها في فترات سابقة. وتتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة هؤلاء المرضى، الذين يواجهون خطر الموت بسبب حرمانهم من الوصول إلى خدمات طبية أساسية غير متوفرة في القطاع، وفي أمس الحاجة للعلاج بالخارج.

كما استمرت خلال شهر مايو القيود على الحركة من وإلى قطاع غزة، والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية منذ أوائل مارس الماضي، وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. وانعكست هذه الإجراءات بشكل سلبي على سكان قطاع غزة، الذين كانوا يعانون من تدهور كارثي في الأوضاع المعيشية والحياتية، بفعل الحصار الإسرائيلي المتواصل والقيود على حركة نقل البضائع وتنقل الأفراد المفروضة على قطاع غزة منذ 13 عاماً، والتي تسببت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في القطاع إلى معدلات غير مسبوقة. وقد تسببت الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية المحتلة في تقليص عدد الأشخاص والفئات المحدودة التي كان يُسمح لها بالمرور عبر معبر بيت حانون، حيث مُنعت كافة الفئات من اجتياز المعبر، وسُمح بالدخول فقط لحالات إنسانية محددة، وقد شهد شهر مايو انخفاض عدد المرضى الذين سُمح لهم بالسفر للعلاج في الخارج بشكل حاد.

وفي وقت متزامن، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر مايو) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث استمرت فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]. وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كذلك استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت .من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 10% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر مايو القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي ، حيث مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "أيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سمحت بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.
- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 49 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 149 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (32.8%%) من إجمالي الطلبات

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

المقدمة. وقد عزت ســلطات الاحتلال رفض 3 طلبات لأســباب أمنية (2.1%)، ولم ترد على 26 طلباً (17.4%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 7 طلبات (4.6%)، فيما تأخر سفر 13 مريضاً (8.7%) بذرائع مختلفة.

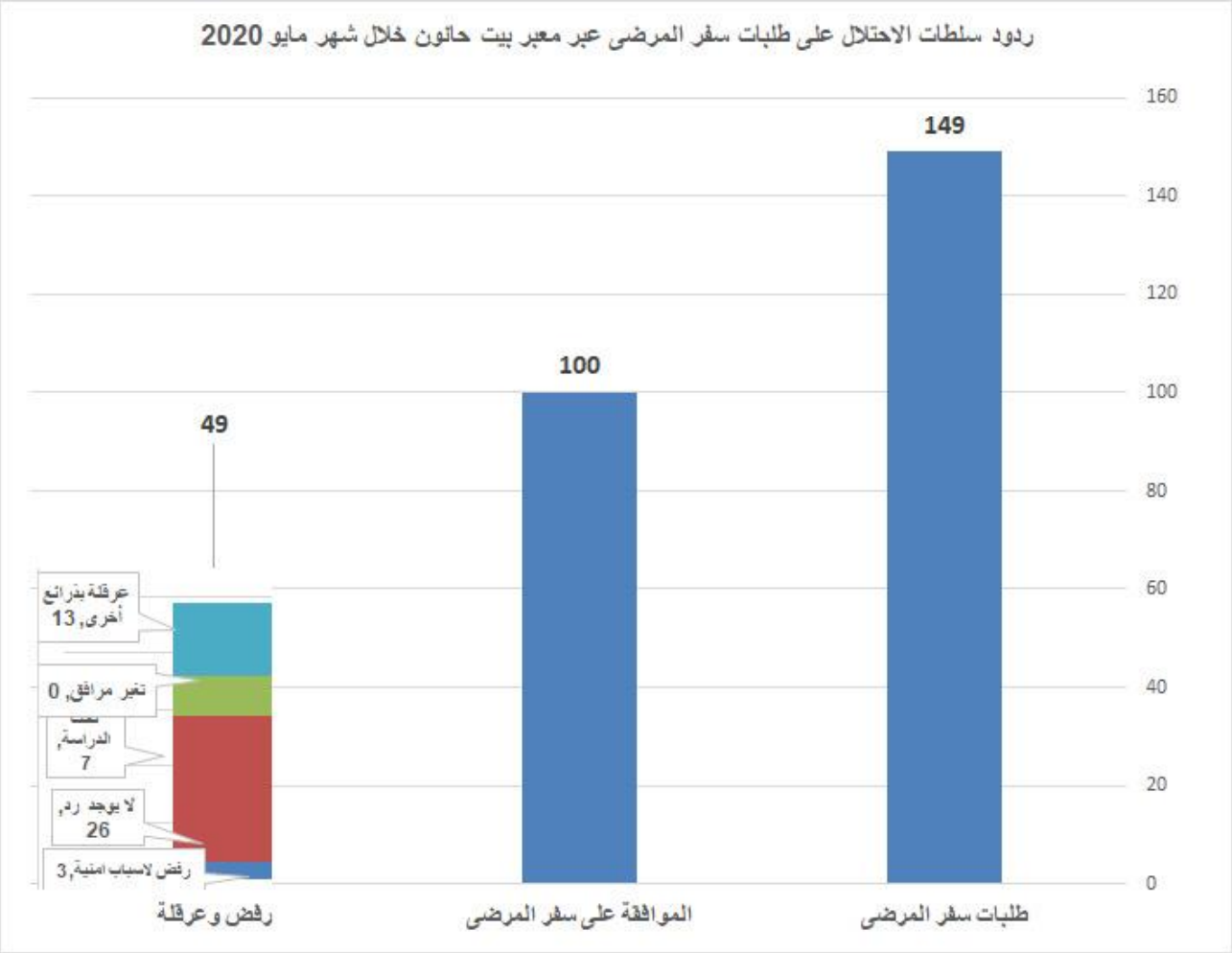

- وبتاريخ 2020/5/21، أوقف مكتب التنســيق والارتباط التابع لوزارة الصــحة الفلســطينية إجراءات التنســيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، وذلك في أعقاب القرار الذي أعلنه الرئيس الفلســطيني محمود عباس بتاريخ 2020/5/20، ".. منظمة التحرير ودولة فلســطين أصــبحت في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإســرائيلية ومن جميع التفاهمات المترتبة عليها". وقد نجم عن ذلك حرمان مئات المرضــى الذين يعانون أمراضــاً خطيرة ولا تحتمل أوضــاعهم الصــحية أي تأخير في الســفر للعلاج في الخارج أو اســتكمال البروتوكولات العلاجية التي كانوا قد بدأوها في فترات ســابقة. ومن بين هؤلاء عدد من المرضــى الذين تتوفر لديهم الموافقات والتحويلات الطبية والتغطية المالية اللازمة لعلاجهم في المشــافي خارج قطاع غزة. وقد تلقى المركز الفلسـطيني لحقوق الإنسـان عشرات المناشدات والشكاوى من مرضى فلسطينيين من قطاع غزة، يعانون أمراضاً خطيرة ولا تتوفر إمكانية

علاجهم في مشـــافي القطاع، يطالبون فيها بتمكينهم من الســـفر لتلقي العلاج في الخارج، وذلك في أعقاب وقف إجراءات التنسيق بين هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية المحتلة، وتتحمل سلطات الاحتلال المسـؤولية الكاملة عن حياة المرضـى، الذين يواجهون خطر الموت بسـبب حرمانهم من الوصـول إلى خدمات طبية أساسية غير متوفرة في القطاع، وفي أمس الحاجة للعلاج بالخارج.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر مايو لـــ 261 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 8 أجانب، فيما عاد إليه 577 مواطناً، من بينهم 6 أجانب. ولا تعبر هذه الإحصـــائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.
- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال خلال شهر مايو لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. ويعتبر حرمان زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في الســجون الإســرائيلية مخالفاً للتفاهمات التي تم التوصـــل إليها بين المعتقلين والســـلطات الإســـرائيلية في مايو 2012. وتزامن ذلك مع الإجراءات المشـــددة التي اتخذتها الســـلطات الإسرائيلية المحتلة للحد من انتشار فيروس كورونا. و

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 8186 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر مايو لمدة 12 يوماً، أي ما يعادل (38.7%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

- **اســتمرار حظر صــادرات قطاع غزة:** ما زالت ســلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصــدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مايو بتصدير 275 شاحنة، منها 212 شاحنة إلى الضفة الغربية، و37 شاحنة إلى إسرائيل، و26 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، ســمك، أثاث، جلود مواشــي، خردة المنيوم، وملابس، وكمامات. وتعادل صــادرات شــهر مايو 6.1% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

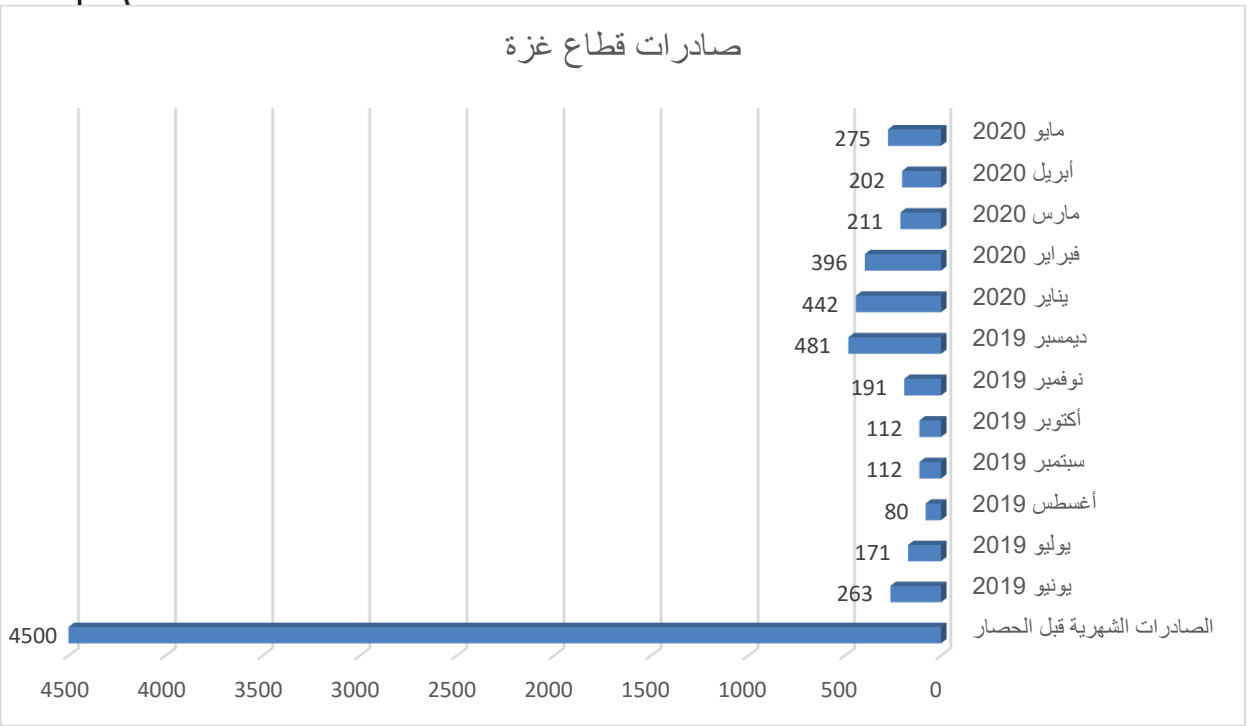

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً باغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، وباتجاه واحد فقط لعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 1170 مواطناً من العودة إلى قطاع غزة. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "